

رفض عربي وإسلامي لافتتاح "سفارة" مزعومة لأرض الصومال في القدس المحتلة



الأحد 24 مايو 2026 08:30 م

أثار إقدام ما يُسمى إقليم "أرض الصومال" على افتتاح "سفارة" مزعومة له في مدينة القدس المحتلة موجة إدانة عربية وإسلامية واسعة، باعتبار هذه الخطوة إجراء غير قانوني ومرفوضاً، وانتهاكاً واضحاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وجاءت الإدانة في بيان مشترك صدر عن مصر و14 دولة عربية وإسلامية، شملت السعودية وقطر والأردن وتركيا وباكستان وإندونيسيا وجيبوتي والصومال وفلسطين وعمان والسودان واليمن ولبنان وموريتانيا.

ويعكس هذا الموقف الجماعي رفضاً قاطعاً لأي محاولات تستهدف تغيير الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس المحتلة، أو فرض وقائع سياسية جديدة تخالف المرجعيات الدولية المعتمدة كما يؤكد البيان أن القدس الشرقية أرض فلسطينية محتلة منذ عام 1967، وأن أي إجراءات أحادية في المدينة المحتلة تُعد باطلة ولاغية ولا يمكن أن يترتب عليها أي أثر قانوني وفي الوقت نفسه، شددت الدول الموقعة على دعمها الكامل لوحدة وسيادة الصومال وسلامة أراضيه، ورفضها لأي إجراءات تمس هذه الوحدة أو تنتقص من السيادة الصومالية.

أولاً: خطوة غير قانونية تمس مكانة القدس المحتلة

يمثل افتتاح "سفارة" مزعومة في مدينة القدس المحتلة محاولة خطيرة للمساس بالوضع القانوني والتاريخي للمدينة، وتجاهلاً صريحاً للقرارات الدولية التي تؤكد أن القدس الشرقية أرض محتلة فالقدس ليست مدينة عادية يمكن التعامل معها وفق حسابات سياسية ضيقة، بل هي قضية مركزية في الصراع العربي الإسرائيلي، ورمز للحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف.

وأكد البيان المشترك أن أي محاولة لتغيير وضع القدس أو منح شرعية لإجراءات أحادية داخلها تُعد مخالفة واضحة للقانون الدولي فالمدينة المحتلة تخضع لوضع قانوني خاص، وأي تصرفات تستهدف تكريس السيطرة الإسرائيلية عليها أو التعامل معها باعتبارها عاصمة معترفاً بها للاحتلال تمثل انتهاكاً لقرارات الشرعية الدولية.

وتكمن خطورة هذه الخطوة في أنها لا تقتصر على افتتاح مقر رمزي، بل تحمل أبعاداً سياسية تهدف إلى إعطاء انطباع زائف بوجود قبول دولي أو إقليمي بواقع غير قانوني في القدس ومن هنا جاء الرفض العربي والإسلامي حاسماً، ليؤكد أن مثل هذه التحركات لا تغير من حقيقة الوضع القانوني للمدينة، ولا تمنح الاحتلال أو أي كيان آخر شرعية مفقودة.

ثانياً: موقف عربي وإسلامي موحد ضد فرض الأمر الواقع

أهمية البيان المشترك لا تكمن فقط في مضمون الإدانة، بل في اتساع نطاق الدول المشاركة فيه، إذ جمع دولاً عربية وإسلامية من مناطق مختلفة، ما يعكس وجود موقف موحد تجاه قضية القدس ورفض المساس بها وهذا التوافق يحمل رسالة سياسية واضحة مفادها أن القدس تظل قضية جامعة، وأن أي محاولة للالتفاف على حقوق الشعب الفلسطيني ستواجه برفض جماعي.

كما يؤكد البيان رفض الدول الموقعة لأي إجراءات أحادية تستهدف تكريس واقع غير قانوني في المدينة المحتلة فالقانون الدولي لا يعترف بالخطوات التي تُفرض بالقوة أو بالممارسات المنفردة، ولا يمنح الشرعية لأي ترتيبات تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة ومن ثم، فإن افتتاح ما يسمى "سفارة" لأرض الصومال في القدس لا يملك أي قيمة قانونية، ولا يمكن التعامل معه بوصفه إجراءً دبلوماسياً مشروعاً.

ويكشف هذا الموقف أيضًا عن إدراك عربي وإسلامي لخطورة استخدام كيانات غير معترف بها دوليًا في تمرير مواقف سياسية تخدم الاحتلال أو تضعف الإجماع الدولي بشأن القدس. ولذلك جاء البيان واضحًا في رفضه لأي كيانات أو ترتيبات تخالف قواعد القانون الدولي، مؤكّدًا أن الشرعية الدولية هي المرجع الأساسي، لا التصرفات الأحادية أو الحسابات السياسية المؤقتة.

ثالثًا: دعم سيادة الصومال ورفض المساس بوحدة أراضيه

لم يقتصر البيان على إدانة الخطوة المتعلقة بالقدس، بل ربطها أيضًا بمبدأ أساسي آخر، وهو احترام وحدة وسيادة الدول. فقد شددت الدول الموقعة على دعمها الكامل لوحدة الصومال وسيادته وسلامة أراضيه، ورفضها لأي إجراءات أحادية تمس وحدة الأراضي الصومالية أو تنتقص من سيادتها.

ويحمل هذا التأكيد أهمية كبيرة، لأن ما يسمى "أرض الصومال" لا يتمتع باعتراف دولي كدولة مستقلة، وبالتالي فإن قيامه بافتتاح "سفارة" مزعومة في القدس يمثل تجاوزًا سياسيًا وقانونيًا مزدوجًا؛ فمن جهة يمس وضع القدس المحتلة، ومن جهة أخرى يتجاهل وحدة الدولة الصومالية وسيادتها. وهذا ما جعل الإدانة تشمل البعدين معًا: حماية القدس من محاولات تغيير وضعها، وحماية الصومال من أي خطوات تمس وحدته الترابية.

ويؤكد البيان أن احترام سيادة الدول وسلامة أراضيه ليس مبدأ انتقائيًا، بل قاعدة أساسية في العلاقات الدولية. ومن هنا فإن أي تعامل مع كيان غير معترف به على نحو يوحي بأنه يمتلك صلاحيات دبلوماسية مستقلة يُعد تصرّفًا مرفوضًا، لأنه قد يشجع على الانقسام ويفتح الباب أمام ممارسات تضر باستقرار الدول ووحدتها.

وفي الختام، يمثل البيان العربي والإسلامي موقفًا قويًا وحازمًا في مواجهة خطوة غير قانونية تستهدف القدس المحتلة وتمس سيادة الصومال. كما يؤكد أن أي إجراءات أحادية في القدس باطلة ولا تغير من حقيقتها كأرض فلسطينية محتلة منذ عام 1967. وبيعت هذا الموقف برسالة واضحة إلى المجتمع الدولي بأن حماية القدس، ودعم الحقوق الفلسطينية، واحترام سيادة الدول، ليست قضايا قابلة للمساومة أو التجاوز.